صيحة

النذير العريان

أبو محمد السنغالي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فإن مما ابتلي به الأمة الإسلامية؛ خاصة أهل السنة والجماعة في هذه الأعصار: وجود زمرة في صفوفهم من ناس ينتسبون إلى العلم والدعوة إلى الله، وهم متخصصون في الطعن في أعراض أهل العلم والدعاة إلى الله وانتهاك حرماتهم، ويسمون صنيعهم هذا جرحا وتعديلا تارة، وأخرى يصفونه بأنه فضح للمبتدعة ودعاة الضلالة !

وهم لا يسيرون في ذلك على أصول ثابتة وضوابط مستقرة، ولا يوجد عندهم اعتدال ولا اتزان في إطلاقهم شهب الطن والجرح على الناس، وكما أنهم لا يبالون بتمزق شمل أهل الحق في أية من بقاع الأرض، ولا يراعون المصالح والمقاصد الكبرى للإسلام.

هذه الطائفة المعنية بكلامي قد تفاقم شرها، وطم البلاد فسادُها وتم، فلا يكاد ينجو من آثار بطشها دار من ديار المسلمين، ومن رام تتبع تلك الآثار في أيامنا أعياه تقصيه لاتساعها، فأجتزئ إذاً بالإيماء إلى جملة منها لظهورها وخطورة شأنها:
من آثار غزو هذه الطائفة لديار المسلمين:

– التناحر بين أهل السنة، وانشغال بعضهم ببعض، فعلى سبيل المثال: عندنا في السنغال، أهل السنة يعيشون في مجتمع صوفي حالك؛ ما بين مدع للنبوة، وقائل بوحدة الوجود، ومن يمنح متبوعه جميع الخصائص الإلهية أو جلها، ورافضي يسيل لعابه على خصوبة أراضي البلد، ويتصيد أدنى فرصة سانحة لبث سمه الزعاف في المجتمع.

فبدل أن يلتف الشباب السلفي حول علمائهم؛ لمجابهة هؤلاء الذين يحاربون الدعوة السلفية في البلد، أو ينفذوا فيهم وصية سيفان بن سعيد الثوري رحمه الله: « استوصوا بأهل السنة

خيرا، فإنهم غرباء[1] » طفقوا يجرحونهم ويبدعون؛ لأنهم لا يرون وجوب مبايعة الحاكم العلماني البيعة الإسلامية[2]، أو خالفوا فلانا على قوله بكذا !!

- ركود الدعوة السنية السلفية في كثير من ديار المسلمين؛ نتيجة انشغال بعض أهلها ببعض، فالجهود التي كانوا يقدمونها لنصرة دعوتهم ونشرها بين الناس أصبحت مصروفة إلى رد بعضهم على بعض، وطعن بعضهم في بعض.

وقد حذرنا الله منه بقوله: ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾

- تطاول الأحداث النشأ على أهل العلم والفضل، واحتقارهم إياهم، وسبب ذلك لا يخفى؛ لأن أعراضهم منتهكة في الأندية والساحات صباح مساء.

- انفكاك الشباب عن أهل العلم وانطوائهم على أنفسهم، وهو من نتائج ما سبق، وذلك في التعليم والتربية يأخذ بعضهم من بعض، ويقتدي بعضهم ببعض.

- عدول كثير من الشباب عن طريقة التلقي الصحيحة من أهل العلم إلى الأخذ بواسطة الانترنت والهاتف والأشرطة، ويعتلون في ذلك بأن ليس حولهم علماء يمكنهم الأخذ عنهم.

- عدم تأدب الشباب بآداب العلم، فلا يعرفون منابيعه، ولا يقدرون أهله، ويجترأون على المعضلات التي يقلق منها جهابذة العلماء.

---

[1] أخرجه الإمام اللالكائي رحمه الله في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: 44)

[2] وهذا القول قدر زائد على مجرد البقاء تحت الحكم من غير خروج بالقول أو الفعل؛ بل يجب منح الحاكم العلماني البيعة الشرعية واعتباره أمير المؤمنين كأبي الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما. مع العلم بأنهم يصلون إلى الحكم عن طريقة الانتخابات، وقانونهم الوضعي لا يدري ما البيعة ! ومع ذلك قالوا: إن كل من لا يقر لهم بهذه البيعة فهو خارجي بدعي يجب هجره وتضليله !

- خلو الساحة الدعوية في كثير من ديار المسلمين من علماء يعتد بهم؛ لأن الترر اليسير الذي أفنى عمره في تحصيل العلم الشرعي على أيدي أهله أينما كانوا، يأتي شباب لم يكابدوا مشاق الطلب، ولا ذاقوا طعم العلم، فيجرحونهم عن بكرة أبيهم، ويشتغلون بحشد أخطأهم، ثم محاولة إقناع بعض أهل العلم على انحرافهم، وأنهم يستحقون الجرح والطعن، بهذا يتوصلون إلى جرحهم وبالتالي منع الناس من الاستفادة منهم.

- هجر بعض أهل السنة لبعض نتيجة الحكم عليه بالبدعة والضلال؛ حتى بلغ الأمر ببعضهم إلى أن لا يرد السلام على أخيه إن سلم عليه !

والإشكال في هذا الهجر المتفشي عندنا في الآونة الأخيرة، أن الذين اتخذوه سلاحا للإضرار بمن خالفهم، فإنهم لا ينضبطون في استخدامه، فمثلا: كانوا يهجرون كل من لا يرى وجوب مبايعة الحاكم على القانون العلماني، فلما اتصلوا بأحد المشايخ الذين يجلونهم فأفتاهم بخلاف ذلك، سألت أحدهم: أتقاطعونه ؟ قال: لا ! مع إصرارهم على ذلك الرأي ومقاطعة من خالفهم فيه.

- التعصب للرجال، وحصر الحق في نواديهم، وكذا امتحان الناس بهم.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: فكثير من الناس يخبر عن هذه الفرق بحكم الظن والهوى، فيجعل طائفته والمنتسبة إلى متبوعه الموالية له هم أهل السنة والجماعة، ويجعل من خالفها أهل البدع وهذا ضلال مبين.

فإن أهل الحق والسنة لا يكون متبوعهم إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى فهو الذي يجب تصديقه في كل ما أخبر، وطاعته في كل ما أمر، وليست هذه المترلة لغيره من الأئمة؛ بل كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فمن جعل شخصا من الأشخاص غير رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من أحبه

ووافقه كان من أهل السنة والجماعة، ومن خالفه كان من أهل البدعة والفرقة؛ كما يوجد ذلك في الطوائف من أتباع أئمة في الكلام في الدين وغير ذلك، كان من أهل البدع والضلال والتفرق.

وبهذا يتبين أن أحق الناس بأن تكون هي الفرقة الناجية أهل الحديث والسنة؛ الذين ليس لهم متبوع يتعصبون له إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم. (مجموع الفتاوى: 3/ 346-347)

- ترك كثير من الشباب التأصيل العلمي الصحيح، وعدم إتقان فنون العلم من أصولها، لينكبوا كليا على آراء بعض المعاصرين؛ إلى أن جعلوها أصولا يعرضون عليها المسائل، ويقضون بها عند الخلاف.

ولا شك أن هذا الصنيع يباين الاستفادة من أهل العلم الفضلاء في زماننا، فقد قيض الله للأمة علماء ربانيين، يرجع إليهم طالب مهما تدرب على فنون العلم للإفادة من علمهم وآدابهم؛ فضلا عن العامي، إلا أن هذا الصنيع الذي أعنيه قد حرم كثيرا من شبابنا العلم المؤصل على الكتاب والسنة، فتراهم لا يتقنون أصلا من أصول العلم؛ إلا قال فلان وهذا قول فلان.

أسباب هذه البلايا:

إن الذين سببوا - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - فتحَ هذه الأبواب المفضية إلى البلبلة والاضطراب كثيرون، والأسباب الدافعة لكل منهم إلى ذلك متنوعة؛ إلا أن هناك أسبابا رئيسية تكاد تكون مشتركة بينهم، فمنها:

- الخطأ في طريقة الرد على المخالف.

وهذه الكلمة (مخالف) مجملة؛ لا يستوي حكم كل من وصف بها، فالخلاف قد يقع في المسألة لخفاء وجه الصواب فيها على الناظر الذي تحققت أهليته للنظر، ويكون قصده الحق والصواب، فيشمله قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر)) متفق عليه.

وأما تأثيما من لم يؤثمه الله باتهام نيته فليس من آداب الخلاف.

والحديث كما قاله شيخ الإسلام شامل للمسائل العلمية والعملية، وإنما يستثنى منها الأصول الكبار التي يقتضي الخلاف فيها مفارقة أهل السنة في أصولهم، فلا مساغ للاجتهاد فيها في الجملة.

ومن الأخطأ التي يرتكبها بعض الناس في هذه النقطة:

- الربط بين الخطأ والإثم، فالتلازم بين الخطأ والإثم في الاجتهاد هو قول بشر المريسي وكثير من المعتزلة البغداديين، وليس من مذهب أهل السنة والجماعة.

قال شيخ الإسلام في (المجموع): وكثير من مجتهدي السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة ولم يعلموا أنه بدعة؛ إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة، وإما لآيات فهموا منها ما لم يرد منها، وإما لرأي رأوه وفي المسألة نصوص لم تبلغهم.

وإذا اتقى الرجل ربه ما استطاع دخل في قوله: ﴿ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ﴾ وفي الصحيح أن الله قال : ((قد فعلت)) (19 / 191-192)

وقال فيه: ولا ريب أن الخطأ في دقيق العلم مغفور للأمة وإن كان ذلك في المسائل العلمية، ولولا ذلك لهلك أكثر فضلاء الأمة.

وإذا كان الله يغفر لمن جهل تحريم الخمر لكونه نشأ بأرض جهل ؛ مع كونه لم يطلب العلم، فالفاضل المجتهد في طلب العلم بحسب ما أدركه في زمانه ومكانه، إذا كان مقصوده متابعة الرسول بحسب إمكانه هو أحق بأن يتقبل الله حسناته ويثيبه على اجتهاداته ولا يؤاخذه بما أخطأ تحقيقا لقوله: ﴿ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ﴾ (20 / 165)

- التفريق بين المسائل العلمية والعملية بلا ضابط صحيح في خطأ الاجتهاد، فيقولون: الخطأ مغتفر إن وقع في المسائل العملية الفرعية، وغير مغتفر إذا كان في المسائل العلمية الأصولية، ويعللون ذلك بأن المسائل العلمية عليها أدلة قطعية تعرف بها، فكل من لم يعرفها فإنه لم يستفرغ وسعه في طلب الحق؛ فيأثم. وأصل هذا القول من المعتزلة.
- عدم الالتزام بآداب الخلاف؛ بسبب عدم الإلمام بها؛ كشأن بعض الأحداث، وبسبب ضيق الصدر أو الأفق لدى بعض المنتسبين إلى العلم.
- عدم مراعاة آداب النصيحة، وعدم التفريق بينها وبين التعيير والتوبيخ.

قال ابن جب رحمه الله: ومن عُرف منه أنه أراد بردِّه على العلماء النصيحة لله ورسوله فإنه يجب أن يُعامَل بالإكرام والاحترام والتعظيم كسائر أئمة المسلمين الذين سبق ذكرهم وأمثالهم ومن تبعهم بإحسان .

ومن عرف منه أنه أراد برده عليهم التنقص والذم وإظهار العيب فإنه يستحق أن يقابل بالعقوبة ليرتدع هو ونظراؤه عن هذه الرذائل المحرمة.

ويُعرف هذا القصد تارة بإقرار الرادِّ واعترافه، وتارة بقرائن تحيط بفعله وقوله، فمن عُرف منه العلم والدين وتوقير أئمة المسلمين واحترامهم لم يَذكر الردَّ وتبيين الخطأ إلا على الوجه الذي يراه غيره من أئمة العلماء.

وأما في التصانيف وفي البحث وجب حمل كلامه على الأول ومن حمل كلامه على غير ذلك – والحال على ما ذُكر – فهو ممن يَظن بالبريء الظن السوء، وذلك من الظن الذي حرمه الله ورسوله – صلى الله عليه وسلم –، وهو داخل في قوله سبحانه : ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئاً فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً ﴾ [النساء:112] ، فإن الظن السوء ممن لا تظهر منه أمارات السوء مما حرمه الله ورسوله – صلى الله عليه وسلم – ، فقد جمع هذا الظانّ بين اكتساب الخطيئة والإثم ورمي البريء بها.

ويقوى دخوله في هذا الوعيد إذا ظهرت منه – أعني هذا الظان – أمارات السوء مثل: كثرة البغي والعدوان وقلة الورع وإطلاق اللسان وكثرة الغيبة والبهتان والحسد للناس

على ما آتاهم الله من فضله والامتنان وشدة الحرص على المزاحمة على الرئاسات قبل الأوان. (الفرق بين النصيحة والتعيير: ص 7)

- عدم التقيد بأصول أهل السنة في باب الأسماء والأحكام، وهو باب خطير، وبالتأني جدير؛ لأنه الباب الذي حدث فيه أول افتراق في الأمة، والخطأ فيه هدام.

الثاني من الأسباب الرئيسية: حظوظ النفس، فإنك إذا تأملت بعض ما يتناحر بعض أهل زماننا بسببه أصابتك الحيرة والتيه، لأنك ستجد أهل دعوة واحدة ومنهج واحد يتلاطمون بسبب أشياء هم عاجزون عن وصفها للناس، فبعض الناس يحملهم حب الظهور على انتقاص غيره والحط من أمره حتى يشتهر بين الناس.

وقال الله تعالى: ﴿ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾ فيه أن حب الدنيا هو الباعث على بعض المواقف التي تجلب للمسلمين الفتنة، وهو شيء واسع وله مظاهر في من ابتلي به كثيرة ومتنوعة.

السبب الثالث: سوء الخلق، فإن من المعلوم ضرورة أن ليس كل من اشتغل بالعلم جمعا وتلقينا قد أثر العلم في أخلاقه وسلوكه، فإن الجفاء والوقاحة والفظاظة وأضرابها لها أثر فعال في توسيع نطاق الخلاف والشقاق بين أهل الحق.

السبب الرابع: قلة العلماء الكبار المقبولين في الأمة، ولا أقول عدمهم؛ إذ الأمر كما قال القائل: « وقد كانوا إذا عدوا قليلا، فقد صاروا أعز من القليل »
العالم الذي يكون للأمة بمنزلة الوالد الحميم؛ مثل الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله، والشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله، والشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله، ومن على منوالهم، قد اشتد حاجة الأمة إلى وجود مثل هذا الطراز من أهل العلم الناصحين لأبنائها، وقد قلوا اليوم. الله المستعان.

السبب الخامس: المرجفون الذين يسعون بالوشاية بين أهل العلم والدعوة، وخطر هذا الصنف قد أدى غفلة كثير من أهل الخير عنه إلى وقوع مفاسد كثيرة في صفوفهم، و لم يخل من أمثالهم حتى الجيل الأول مع صفائه، قال الله عز وجل عن دروهم في تثبيط المسلمين وإفشاء الشر بينهم: ﴿ لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴾

وإشعال هذه الفئة نيرانَ الفتنة بين أهل العلم مشاهد في أيامنا بصورة مدهشة؛ حيث يوجد أناس متخصصون في التحشريف بينهم بنقل أقوال بعضهم إلى بعض للإفساد.

السبب السادس: اتخاذ ما يقوله بعض أهل العلم في بعض دينا يحتم الأخذ به، وهو باب في الدين خطير، قد نبه على ضرورة الحيطة فيه كثير ممن تقدم؛ كابن عبد البر رحمه الله في كتابه: (جامع بيان العلم) فبعد إيراده جملة من كلام بعض العلماء المتقدمين في بعض،

قال رحمه الله: فمن أراد أن يقبل قول العلماء الثقات الأئمة الأثبات بعضهم في بعض، فليقبل قول من ذكرنا قوله من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين بعضهم في بعض، فإن فعل ذلك ضل ضلالا بعيدا، وخسر خسرانا، وكذلك إن قبل في سعيد بن المسيب قول عكرمة، وفي الشعبي وأهل الحجاز وأهل مكة وأهل الكوفة وأهل الشام على الجملة، وفي مالك والشافعي وسائر من ذكرناه في هذا الباب؛ ما ذكرنا عن بعضهم في بعض، فإن لم يفعل، ولن يفعل إن هداه الله وألهمه رشده، فليقف عند ما شرطنا في أن لا يقبل فيمن صحت عدالته وعلمت بالعلم عنايته، وسلم من الكبائر ولزم المروءة والتصاون وكان خيره غالبا وشره أقل عمله، فهذا لا يقبل فيه قول قائل لا برهان له به، وهذا هو الحق الذي لا يصح غيره إن شاء الله. اهـــ

السبب السابع: الجهل بنوعيه: المركب والبسيط، وقد جمعهما النبي صلى الله عليه وسلم في قوله: ((إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالما، اتخذ الناس رءوسا جهالا، فسئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا)) متفق عليه.
فالأول يضل صاحبه بجهله فيضل بضلاله غيره، وأما الثاني فضلال صحابه يكون من غيره.

إن الذين استباحوا أعراض العلماء بحجة الجرح والتعديل، أو الإساءة إلى من خالفهم بدعوى الرد على أهل البدع؛ إما جهال أو معتدون.
فإن من مكايد الشيطان تسمية المعصية بأسماء محببة إلى النفوس، وقد غر أبانا آدم وزوجته بتسمية الشجرة التي نهاهما الله عن الأكل منها بـــ ﴿ شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبْلَى ﴾
الجرح والتعديل علم بقواعده وضوابطه، وله باب خاص استعمله العلماء فيه بقدر الحاجة؛ مع ورع تام وبراءة من الهوى، فلم يكونوا يطلقون ألفاظ الجرح يمنة وشمالا على كل من خالفهم في شيء.
وعلى فرض كون صنيعهم من الجرح والتعديل، فإن الألفاظ التي أحدثوها لا تستقر على معنى مصطلح عليه في أي فن من فنون العلم؛ لأنهم يطلقون ألفاظا لا يعرفها علماء الجرح والتعديل، ولا حدد أحد من أهل العلم السابقين دلالتها ومراتبها، وإن استعملوا شيئا من الألفاظ المعروفة لدى علماء الحديث في الجرح والتعديل، فإنهم لا يطلقونها على معانيها وبأسبابها عندهم، وكذا الأسباب التي يجرح بها غير مضبوطة بأصول وقواعد متعارف عليها بين أهل العلم، ولو تتبع متتبع أقوالهم في الناس لتبين له ذلك.

وأما الكلام على أهل البدع، فإنه ينبني على مقدمة هي: هل المتكلَّم فيه يصح الحكم عليه بأنه من (أهل البدعة) ؟ فالباب معروف بـــ (الأسماء والأحكام) ولأهل السنة أصول وقواعد يمشون عليها في ذا الباب، فمنها – على سبيل التذكير – :

- أن إطلاق الأسماء الشرعية على الأشخاص والجماعات حكم شرعي لا يجوز إلا بدليل صحيح؛ لأنها أسماء يطلقها الشارع على الأشخاص باعتبار أفعال أو أوصاف تلبسوا بها؛

مثل: مؤمن ومسلم وكافر وفاسق... الخ.

فلا يجوز إطلاق هذه الأسماء عن تخمين وهوى، وذلك لما يترب عليها من أحكام شرعية توجب لمن أطلقت عليه نفعا أو ضررا في الدين والدنيا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (المجموع): والخوارج المارقون الذين أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتالهم، قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أحد الخلفاء الراشدين.

واتفق على قتالهم أئمة الدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

و لم يكفرهم علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وغيرهما من الصحابة، بل جعلوهم مسلمين مع قتالهم و لم يقاتلهم علي حتى سفكوا الدم الحرام وأغاروا على أموال المسلمين، فقاتلهم لدفع ظلمهم وبغيهم؛ لا لأنهم كفار، ولهذا لم يسب حريمهم و لم يغنم أموالهم.

وإذا كان هؤلاء الذين ثبت ضلالهم بالنص والإجماع لم يكفروا؛ مع أمر الله ورسوله بقتالهم، فكيف بالطوائف المختلفين الذين اشتبه عليهم الحق في مسائل غلط فيها من هو أعلم منهم ؟

فلا يحل لأحد من هذه الطوائف أن تكفر الأخرى، ولا تستحل دمها ومالها، وإن كانت فيها بدعة محققة، فكيف إذا كانت المكفرة لها مبتدعة أيضا ؟

وقد تكون بدعة هؤلاء أغلظ، والغالب أنهم جميعا جهال بحقائق ما يختلفون فيه.

والأصل أن دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم محرمة من بعضهم على بعض؛ لا تحل إلا بإذن الله ورسوله.

قال النبي صلى الله عليه وسلم لما خطبهم في حجة الوداع: ((إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا)) متفق عليه. (282 - 284)

- عدم قيام الحجة لا يمنع إطلاق اسم الفعل على فاعله، وذم الفعل، وإنما يختلف به الحكم. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: وقد فرق الله بين ما قبل الرسالة وما بعدها في أسماء وأحكام وجمع بينها في أسماء وأحكام.

وقال رحمه الله: قال الله: ﴿ اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى ﴾ وقوله: ﴿ وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى أَنْ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ وقوله: ﴿ .. إِنَّهُ كَانَ مِنْ الْمُفْسِدِينَ ﴾ فأخبر أنه ظالم وطاغ ومفسد هو وقومه، وهذه أسماء ذم الأفعال، فدل ذلك على أن الأفعال تكون قبيحة مذمومة قبل مجيء الرسول إليهم، ولا يستحقون العذاب (الحكم) إلا بعد إتيان الرسول إليهم لقوله: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً ﴾
وكذلك أخبر عن هود أنه قال لقومه: ﴿ قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوااللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ مُفْتَرُونَ ﴾ فجعلهم مفترين قبل أن يحكم بحكم يخالفونه لكونهم جعلوا مع الله إلهاً آخر، فاسم المشرك ثبت قبل الرسالة؛ فإنه يشرك بربه ويعدل به ويجعل معه آلهة أخرى، ويجعل له أندادا قبل الرسول، ويثبت أن هذه الأسماء مقدم عليها وكذلك اسم الجهل والجاهلية يقال: جاهلية وجاهلا، قبل مجيء الرسول وأما التعذيب فلا. (مجموع الفتاوى: 20 / 37- 38)

- الضابط المستفاد من هذا التقرير: أنه يفرق بين الحكم على فعل معين، والحكم على فاعله، وأنه قد يطلق الاسم على الفاعل باعتبار الفعل الذي تلبس به، ويكون مع ذلك معذورا لا يطبق عليه حكم الفعل قبل قيام الحجة عليه.

- أن إطلاق هذه الأسماء على الأشخاص إنما يكون بحسب ظواهرهم، فمن أظهر الإسلام والتزم بالشريعة سمي مسلما، وأجري عليه أحكام المسلمين، وأما باطنه فيوكل إلى الله. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها، وصلوا صلاتنا، واستقبلوا قبلتنا، وذبحوا ذبيحتنا، فقد حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله)) رواه البخاري.

ولما استأذن خالدُ بن الوليد رسولَ الله صلى الله عليه وسلم في قتل رجل، قال له: ((لا، لعله أن يكون يصلي)) فقال خالد: وكم من مصلٍ يقول بلسانه ما ليس في قلبه.
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إني لم أومر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم)) متفق عليه.

- وليس لأحد أن يكفر أحدا من المسلمين وإن أخطأ وغلط حتى تقام عليه الحجة، وتُبين له المحجة، ومن ثبت إسلامه بيقين لم يزل ذلك عنه بالشك، بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة وإزالة الشبهة.

ولبعض المنتسبين إلى العلم تحكم واستبداد في هذا الباب عجيب؛ حيث يرى أن كل من وصله مجرد قوله أو رأيه في مسألة أو قضية علمية فقد قامت بذلك حجة الله عليه، فلربما يجرح من لا يوافقه على تبديع من بدعه مثلا !
وينسى هذا أن من هو أفضل وأجل منه قد تكلم في غيره من أهل العلم بما لا يتابع عليه قطعا.

لما قال ابن إسحاق في مالك- رحمهما الله -: إنه مولى لبني تيم قريش، نقل ذلك لمالك رحمه الله، فقال: ذاك دجال من الدجاجلة، نحن أخرجناه من المدينة.

قال ابن عبد البر: وربما كان تكذيب مالك لابن إسحاق في تشيعه وما نسب إليه من القول بالقدر، وأما الصدق والحفظ فكان صدوقا حافظا أثنى عليه ابن شهاب ووثقه شعبة والثوري وابن عيينة، وجماعة جلة، وقد روي عن مالك أنه قيل له: من أين قلت في محمد بن إسحاق أنه كذاب ؟
فقال: سمعت هشام بن عروة يقوله.
قال ابن عبد البر: وهذا تقليد لا برهان عليه، وقيل لهشام بن عروة: من أين قلت ذلك ؟
قال: هو يروي عن امرأتي ووالله ما رآها قط.
قال أحمد بن حنبل – رحمه الله – عند ذكره هذه الحكاية: قد يمكن ابن إسحاق أن يراها أو يسمع منها من وراء حجاب من حيث لم يعلم هشام. اهـــ من (جامع البيان)

وقال الحافظ الذهبي رحمه الله: كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به؛ لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة، أو لمذهب، أو لحسد ما ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمت أن عصرا من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين، ولو شئت لسردت من ذاك كراريس، اللهم فلا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم. (ميزان الاعتدال: 1 / 111) الله المستعان !

العجب كل العجب من أهل العلم في زماننا ! كيف يتساهلون مع من سبب ويسبب مثل هذه الأضرار للأمة الإسلامية، فلم لا يقومون عليه قيام رجل واحد؛ لدحره وإيقاف عدوانه على أهل خير والدعوة ؟

ولم لا يتحرك كثير منهم لإنكار ما يحصل من أولئك إلا إذا مُس به، أومس به من يجله، ويسكت عن الآخرين في العالم الإسلامي حينما يخدش جلودهم لا أبا لهم ؟!

فالدعاة العاملون في سبيل الله، والعلماء الربانيون الذين جرحوهم يعدون بالمئات، والأوساط السلفية التي بثوا فيها البلبلة والمعمعة لا تحصى، فليست القضية منتهية عند حد القول: لِمَ تجرح فلان وفلان ؟!

أما كان يحسن بهم أن يعلنوا براءتهم بالكلية من صنيع هؤلاء الحمقاء، ويرغموهم على تغيير منهجهم العدواني الذي يسيرون عليه، وبه وهنوا أهل الحق ومزقوا شملهم في شتى بقاع العالم.

وما حصل عندنا في السنغال خير مثال لتنائج تصرفات هؤلاء؛ حيث جاء زمرة من الشباب فنشروا بين أهل السنة القول بوجوب مابيعة الحاكم العلماني على قانونه الوضعي بيعة إسلامية، واعتباره بالتالي (أمير المؤمنين) وأن من لم يفعل فهو مبتدع يستحق الهجر والمقاطعة، وجرحوا جميع المشتغلين بالعلم والدعوة في البلد، وألزموا الناس بالاتصال ببعض من وصفوهم بـــ (العلماء) عبر الهاتف أو الانترنت لأخذ العلم منهم؛ لأنه لا عالم في السنغال !

هكذا قالوا، وحقيقة الأمر أنهم يحاولون صرف الشباب الأحداث عن أهل العلم إليهم هم، فاتخذوا لذلك أسلوب التخلية ثم التحلية؛ حيث تكون الخطوة الأولى بنزع الثقة بأهل العلم من قلوب الناس، وأقوى وسائلهم في ذلك هي تتبع العورات وجمع السقطات، ثم الخطوة الثانية بتلقين من استجاب لدعوتهم، أو الأصح: من وقع في فخهم، ما شاءوا من الأفكار والآراء التي قد يشذون ببعضها عن أهل العلم سلفا وخلفا، ولا يتأتى لمن هو تحت قبضتهم التثبت في ذلك؛ لاسيما وهو دوما تحت ظل صيف الجرح والهجر.

وهذا هو بالذات أسلوب فرعون مع قومه؛ كما وصفه الله بقوله تعالى: ﴿ فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ ﴾ فالاستخفاف إنما هو بما أظهره لهم من حجج داحضة لتكذيب دعوة موسى عليه السلام؛ حتى إذا تنكلوا عنها تهيؤوا بعد ذلك لتقبل كل ما يمليه عليهم من أباطيل؛ إذ لم تبق فيهم مناعة تحميهم، ولا نور يميزون به الحق من الباطل، فلما كانوا كذلك قال لهم: ﴿ مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ ﴾ من هنا دخل بهم في طور الاستبداد والتحكم؛ بل الاستعباد وإلا الاستبعاد، فقال: ﴿ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي ﴾

وإلا فكيف يسوغ قطع الشباب والعوام عن أهل العلم الذين أفنوا حياتهم في تحصيله وإتقان أصوله؛ بحجة أنهم خالفوا فلان وعلاَّن من المعاصرين، في مسائل اجتهادية محتملة؛ بل ربما تكون من النوازل التي لم تحسم بدليل صريح، وإنما يدرجها أهل العلم تحت أصول عامة في أبوابها؛ الأمر الذي يبرر بعض اختلاف أوجه نظرهم فيها.
ثم الذي حال دون استفادتهم من أولئك يحصرهم في نطاق ضيق، وهو الذي يملي عليهم فيه أمور دينهم، ويدعي أنه إنما ينقل ذلك عن (العلماء) كأن أولئك الذين طلبوا العلم عن أهله لا ينقلون عن علماء أهل السنة في كل زمان !

بهذا بدأوا أمرهم، ثم أخذ في ازدياد واتساع مخيفين؛ بإخراجهم أقوالا عجيبة، وأشياء جديدة، حتى تنافرت بسببها القلوب، وتباعدت الجنوب، وتناكرت الوجوه، ثم يسمون ذلك بـــ : (منهج السلف) كأن تاريخ هذه الأمة صنع اليوم، وأنه لم يدون في القراطيس قبل وجودهم وآرائهم بين المسلمين !

متى كان السلف الصالح متناحرين بينهم على هذا النحو المعاش ؟ وهل كان السلف فظاظين يلعن بيضهم بعضا بدون ورع ؟ وهل وصل قلة أدب السلف إلى ما نراه اليوم حتى يصح أن يقال إنه مذهبهم ؟

أناس ينتظر منهم أن يأدبوا ويربوا شباب الأمة ليتهيؤوا بذلك لحمل أعباء الدعوة إلى الله ونصرة دينه، فلم يفعلوا إلا تدريبهم على سب وشتم الأبرياء بلا موجب !

فلو أن أهل العلم الكبار في هذا الزمان أشفقوا علينا؛ ليتداركوا الدعوة السلفية في العالم الإسلامي؛ خاصة في مثل ديارنا التي ظلت دهرا خالية من نور هذه الدعوة المباركة، ثم قيض الله رجالا بذلوا كل ما بوسعهم لإرساء جذور هذه الدعوة في البلاد، ألا يأخذوا بأيدي من شرع في اجتثاث هذه الجذور وزعزعتها، وليس هو ممن يؤمل منه حمل أعباء الدعوة السلفية ولا المنافحة دونها أمام التيارات الزاحفة؛ خاصة الرافضي منها.

وقديما قال القائل:

بكى شجوه الإسلام من علمائه -- فما اكترثوا لما رأوا من بكائه
فأكثرهم مستقبح لصواب من -- يخالفه مستحسن لخطائه
فأيهم المرجو فينا لدينه -- وأيهم الموثوق فينا برأيه

هذا، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه: أبو محمد السنغالي.
boumouhammad@gmail.com